

المشاركة في الانتخابات ، بين الدوافع والمعوقات

د.دريس نبيل

جامعة الجزائر

الملخص

شهد موضوع الانتخابات اهتماما كبيرا نظرا للدور الذي لعبه في عملية التنمية، وارتباطه بمجموعة عناصر تقوم بدور هام في تحديد الدوافع والموانع التي تؤثر على المواطن، فإن شارك فهي تحدد طبيعة ودرجة مشاركته، كما أن الاتجاهات السياسية والمتغيرات الاجتماعية وطبيعة الإطار السياسي تؤثر في تحديد مشاركة الفرد، فكلما كانت الدوافع أقل حدة كانت مشاركة المواطن أقل في مختلف صور المشاركة، زيادة على العقبات التي تقف أمام المشاركة في الانتخابات والتي تحول دون مشاركة واسعة.

The Summary

Saw the issue of elections considerable interest because of the role he played in the development process , and its association with group elements play an important role in determining the motivations and barriers that affect the citizen , the part they determine the nature and degree of participation , and political trends and social changes and the nature of the political framework influence in determining the individual's participation , the more the motives were less severe less citizen participation in the various pictures participation, increase the obstacles to participation in the elections and that prevent wide participation

الكلمات المفتاحية: الانتخاب، السلوك الانتخابي، الفعالية السياسية، الانتماء، العزوف الانتخابي.

المقدمة

ان ظاهرة الامتناع عن التصويت في الجزائر أخذت في الاتساع خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة، وهناك فئة كبيرة من الممتنعين لا تهمهم الحياة السياسية ولا يودون المشاركة فيها، وكذلك الظروف الاقتصادية القاسية في المجتمع التي تؤدي بالناخب إلى الامتناع عن التصويت وانشغاله برفع مستواه الاجتماعي لذا يجب أن تتدخل الدولة لرفع مستوى الدخل الفردي وهذا يؤدي إلى خلق المشاركة في الحياة السياسية، وقد شهدت هذه الأخيرة عبر مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر تطورات متسارعة اختلفت من مرحلة إلى أخرى، فمشاركة المواطن في الانتخاب تتبوأ مكانة متميزة وتحتل جزءا من السياسة المعلنة في الجزائر.

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى تأثير المشاركة في الانتخابات على المواطن وعلى السياسة العامة للدولة، هذا البحث يطرح الإشكالية التالية، ما هي الدوافع التي تجعل المواطن يشارك في الانتخابات، وما هي العوائق التي تحول دون مشاركة واسعة من قبل المواطنين في الانتخابات؟

فرضيات البحث:

تقوم الانتخابات لدى المواطنين على عدة دوافع أهمها وظيفة التعبير عن الحرية الشخصية، فعن طريق المشاركة في الانتخابات يفرغ المواطن شحنتهم النفسية تجاه الأمور.

الدور الذي تلعبه الهيئات الرسمية والأحزاب السياسية كمحرك أساسي للعملية الانتخابية، فهي تقوم بتقديم المرشحين وتحديد البرامج السياسية وحث المواطنين على المشاركة في الانتخاب. يمكن اعتبار للمنظومة القانونية عقبة أساسية في مواجهة المشاركة الانتخابية.

مفهوم المشاركة في الانتخابات .

أولاً- مفهوم المشاركة

يحدد مفهوم المشاركة بالتصويت في الانتخابات، وعضوية الأحزاب أو الانضمام لحزب سياسي أو الاشتراك في اتخاذ القرار السياسي أو حتى الاشتراك في مناقشة أمر من أمور السياسة وإنتاج واستهلاك المعلومات السياسية من خلال وسائل الإعلام وهو في حد ذاته تعبير عن المشاركة السياسية، وتعني المشاركة إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لبناء شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير الدولة، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو المرغوب في الحياة. يمكن اعتبار المشاركة السلوك والفعل الذي يقوم به المواطن ويكون له الشرعية القانونية التي ترتبط بعمليات الانتخاب والتصويت والتظاهر والاشتراك في عمليات صنع القرارات السياسية.

الحديث عن المشاركين يعني المواطنين الذين يتصفون بالنشاط والفعالية ويشتركون في العمل السياسي والاجتماعي، وينظمون إلى الأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية، ويخصصون جزءاً هاماً من وقتهم للاهتمام بالقضايا والمسائل العامة لمجتمعهم. من خلال المشاركة تتحقق النظرة التكاملية الشاملة، ويجب التأكيد على أن تكون الخطوات التنفيذية لأحداث المشاركة ذات طابع نوعي، وأن ينظر إليها على أنها سلسلة من الخطوات تعزز كل منها الأخرى تشارك في تنفيذها فئات متنوعة ومستويات وظيفية متدرجة من العاملين والمسؤولين التنفيذيين. بمعنى أنها تبدأ من المواطن والجماعات وصولاً إلى صناع القرار.

ثانياً: مفهوم السياسة

تعني السياسة اصطلاحاً منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، ولهذا فإن السياسة بهذا المعنى لا تنطبق على الجماعات البسيطة حيث لا دولة ولا سلطة عامة، وأنصار مدرسة العميد (دوجي) التي ترى لوجود الجماعة السياسية وجود حكام ومحكومين، أي أمرين ومأمورين، وهذا يتوافر في أي مجتمع بشري، سواء كان هذا المجتمع بسيطاً أسرة أم قبيلة أم هيئة دينية أو اجتماعية⁽¹⁾، ان تعريف السياسة من خلال تحديد وظيفتها لا وسيلتها، وان ينظر إلى التنظيم السياسي على أنه أكبر من ذلك الجزء من التنظيم الذي يهتم بحفظ وتوكيد النظام الاجتماعي ضمن إطار إقليمي محدد⁽²⁾.

ثالثاً- مفهوم الانتخاب.

يضيف الفقه الدستوري إلى الانتخاب وصف "السياسي" الذي يعبر فيه الناخب عن السيادة الوطنية، ويشمل الانتخاب السياسي انتخاب رئيس الدولة، والانتخابات التشريعية والاستفتاء⁽³⁾، وفي عام 1982 قضى المجلس الدستوري في فرنسا بأن مفهوم الانتخاب السياسي يمتد إلى الانتخابات البلدية⁽⁴⁾.

يعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعاً، وأضحى أحد خصائص المجتمع المعاصر، لأنه هو الوسيلة الوحيدة للتعبير المنظم عن الرأي، فالتصويت من حيث طبيعته سلوك يتضمن الإعلان عن رأي.

يعتبر الانتخاب الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار السياسي بما يتفق والنظام القائم، فإنها تتيح للناخب أن يؤيد أو يرفض سياسة معينة، فضلاً عن ذلك تقترب الانتخابات من الاستفتاء الشعبي، لأن الناخب لا يختار أحد ممثليه بل يؤيد ويصادق على مجموعة الحكام الذين يتقدمون طالبين بصمته على ترشيحهم، وعلى هذا الأساس يجب أن تحلل الانتخابات على أنها اتصال وتواصل⁽⁵⁾، فقد أصبحت المشاركة في الحياة السياسية من خلال الانتخاب قاسماً مشتركاً بين جميع الدول الديمقراطية وتلك التي تخطو على طريق الديمقراطية⁽⁶⁾، فالانتخابات هي قاعدة النمط الديمقراطي⁽⁷⁾، والجزائر ضمن هذا الإطار.

الانتخابات في المجتمع الديمقراطي هي حجر الأساس في تعزيز انتماء المواطنين لوطنهم، فهي التي تضمن أن يكون الناخبين مواطنين وأن يعتبروا أنفسهم كذلك، حيث أن حرية المواطنين في اختيار الحكام لا تعني شيئاً إذا كان المواطنون لا يهتمون بالحكم ولا يشعرون بالانتماء السياسي⁽⁸⁾، وتكمن أهمية الانتخابات في أنه يحق للمشرع أن يتدخل بتنظيم أو تعديل حق الانتخاب ولا يحق للأفراد الاعتراض، ولكون الانتخاب حقاً سياسياً فلا يمكن للفرد مباشرة هذا الحق إلا في الوقت المحدد في مرسوم استدعاء هيئة الناخبين للانتخاب من قبل السلطة التنفيذية، مادام الانتخاب حق سياسي فإنه يحق للناخب أن يلجأ للجهة القضائية المختصة في حالة الاعتداء على حق الانتخاب من أجل حمايته.

يذهب البعض إلى القول أن المشاركة الانتخابية هي السلوك المباشر أو غير المباشر الذي يلعب الفرد بمقتضاه دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يؤثر في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها⁽⁹⁾، وإنها أيضاً تلك الأنشطة الإدارية التي يزاؤها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكاهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات على نحو مباشر أو غير مباشر⁽¹⁰⁾، إن المشاركة الانتخابية هي قدرة مختلف القوى والفئات في المجتمع على التأثير في القرارات، فالمشاركة الانتخابية سلوك سياسي حيث يتدخل المواطن في تسيير شؤون المجتمع بوصفه عضواً فيه رغم بقاءه مستقلاً عن السلطة الحاكمة متميزاً عنها.

محددات المشاركة الانتخابية

تؤثر التغيرات في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على طبيعة ومستويات المشاركة في المجتمع، فتفرز التنمية عوامل متعددة منها ما يعزز مستويات المشاركة ويؤثر على أنماطها، ومنها ما يعرقل هذه المشاركة السياسية ويحد من نطاقها، وسوف يتم تناول أهم محددات المشاركة السياسية .

متغيرات الحالة الاقتصادية للمجتمع.

يمكن النظر إلى الحالة الاقتصادية من زاويتين، أحدهما التقدم والتخلف وثانيهما الازدهار والكساد الاقتصادي، وطبقاً للأولى فإن المجتمعات إما في مرحلة التخلف وإما في مرحلة التقدم وإما في مرحلة انتقالية، والتنمية في نظر أغلب المحللين تعني زيادة استثمارية توجه إلى قطاع الصناعة وهذه الزيادة تؤدي إلى تراكم رأسمالي متزايد يدفع المجتمع إلى مرحلة الانطلاق، وبذلك يكون مجتمع خصوصي فنجد أن أهم متغيرات الوضع الاقتصادي⁽¹¹⁾، الثروة

والتصنيع تلعب الثروة سواءً كان مصدرها الأرض أو التجارة أو الصناعة دورا كبيرا كوسيلة من وسائل الحراك الاجتماعي، فقد عرفت المجتمعات البشرية منذ القدم أن أصحاب الثروة يسيطرون على السلطة السياسية والأكثر تأثيرا فيها، وقد استمرت هذه الظاهرة في المجتمعات الحديثة، حيث يؤثر أصحاب الثروات على مراكز صنع القرار السياسي، كما أن أغلب الدراسات تؤكد وجود علاقة بين المتغيرين الثروة، التصنيع والمشاركة السياسية. إن المحددات الاقتصادية المؤثرة على المشاركة في الانتخابات، ترتبط بالظروف الاقتصادية للناخبين والمرشحين على حد سواء، والوضع الاقتصادي للبيئة التي ستم فيها الانتخابات.

هنا يمكن الإشارة إلى حقيقة أنه كلما كانت هناك ضغوط اقتصادية، كلما كان تفكير المواطنين في التغلب على هذه الضغوط أكبر بكثير من تفكيرهم في اللجوء إلى صناديق الانتخاب، وكمثال على ذلك المشاركة السلبية في الجزائر، والتي ترجع لعدة اعتبارات أهمها انخفاض مستوى المعيشة الذي تعبر عنه قلة مستويات دخل الفرد وزيادة معدلات البطالة نتيجة لظروف اقتصادية عديدة جعلت نسبة كبيرة من المواطنين ينصرفون عن المشاركة في الانتخابات بل تركت لبعضهم فرصة الانضمام إلى تيارات تنتهج العنف والفوضى كوسيلة للتعبير، ويرجع الكثير من المختصين للشعور بالاغتراب والانعزال، هذا ما جعل المرشحين عادة يتجهون إلى استخدام المال لحشد الناخبين وكسر الأسباب التي تحول دون مشاركتهم في الانتخابات خاصة وكسب المزيد من الأصوات عامة.

كما أن الظروف الاقتصادية للمرشحين تؤثر كذلك على العملية الانتخابية، فكلما كان قادرا ماديا كلما انفق كثيرا على دعايته الانتخابية، ومن ثم كانت فرصته أقوى نسبيا من المرشح غير القادر على الإنفاق على الدعاية، لكن هذا العامل لا يمنع أن يكون هناك مرشح غير قادر ماديا ويفوز في الانتخابات، وذلك لوجود أفراد ينفقون على دعايتهم الانتخابية كالأحزاب السياسية أو بعض رجال الأعمال والمال، وبالمقابل هناك مرشحون قادرون ماديا لم يفوزوا في الكثير من الاستحقاقات، وبالتالي يحمل الآراء تضع تصورا ولو ضمينا يوضح وجود متغير وسيط بين الأبعاد الاقتصادية والمشاركة السياسية وهو البنية الاجتماعية بمتغيراتها.

متغيرات الحالة الاجتماعية للمجتمع. تحدد الدراسات ثلاثة متغيرات اجتماعية ذات علاقة وثيقة بالمشاركة الانتخابية هي التحضر، التعليم والاتصال.

1- التحضر: قياسا بمعدلات الانتقال من الريف إلى المدن وكثافة المدن السكانية، ويقصد بالتحضر اتساع المدن القائمة وزيادة عدد سكانها، كما يقصد بمتغير التحضر انتقال السكان من الريف إلى المدن، فالدول الأكثر ديمقراطية هي الأكثر تحضرا والدول الأقل تحضرا تميل إلى الديكتاتورية.

إلا أن الدراسات ركزت على الأثر الإيجابي للتحضر، ولكن التحضر السريع يؤدي إلى تغير في نماذج وكثافة المطالب السياسية، فالانتقال من الريف إلى المدينة توسع نطاق الحاجات الإنسانية التي تتطلب إشباعا عن طريق العمل الحكومي، مما يزيد المطالب السياسية بصورة قد يعجز النظام السياسي عن الاستجابة لها، فيصل الأفراد إلى وضع يشعرون فيه أن النشاط الحكومي غير قادر على إشباع مطالبهم، الأمر الذي قد ينمي عند المواطن الشك نحو العملية السياسية أو حالة من التغرب السياسي.

2- التعليم : هناك علاقة بين التعليم والديمقراطية، فالتعليم بمعنى معرفة القراءة والكتابة وخريجي التربية والتعليم المختلفة مسألة تقع على المستوى الجزئي، أما التعليم على المستوى الكلي فيعني التسهيلات الكلية التي تخصصها الدولة للتعليم، وعدم التمييز في منح هذه التسهيلات سواءً على أسس إقليمية أو عرقية أو لغوية أو دينية فالتعليم هو عملية تنشئة، وبالتالي العلاقة بين التعليم والمشاركة هي علاقة وثيقة .

3- الاتصال: قياساً بمعدلات الاتصال بمختلف الوسائل، الهاتف، والتلفزيون، الانترنت، الصحف... فرغم تعدد المتخوفين منه والمتفائلين به، فإننا نصل إلى العلاقة المترابطة بين الاتصال والمشاركة السياسية، فالبعض يرى أن الاتصال يشكل عائقاً أمام المواطنين لأجل الضبط الفعال للسياسة العامة، وكمثال عن الصحف وقنوات التلفزيون والإذاعة أثناء الحملة الانتخابية تذهب إلى شرح مواقف المرشحين من بعض القضايا الاجتماعية.

4- الدخل: إن الدخل المرتفع يرتبط مع المشاركة في الانتخابات، فالواقع يؤكد أن الأكثر دخلاً هم أكثر نشاطاً في السياسة ويدلون بأصواتهم في الانتخابات بنسب مرتفعة من الأقل دخلاً، وعليه فأصحاب الدخل المرتفع أكثر ميلاً للانتخابات من أصحاب الدخل المنخفض، وفي كثير من الدول يقوم أصحاب الدخل المرتفع وأصحاب رؤوس الأموال بتمويل العمليات الانتخابية.

5- التعليم: هناك علاقة بين التعليم والمشاركة في الانتخاب، فالأشخاص المتعلمون لديهم المعرفة السياسية والمهارات الأساسية، ومن ثم فهم مهتمون بالسياسة ولهم رأي في موضوعاتها ودور في ممارستها، ومن محددات هذه العلاقة إدراك المتعلم لقدرة ما اكتسبه تعليمياً على التأثير على صنع القرار، وعليه فالأنشطة السياسية تزداد بزيادة المستوى التعليمي للأفراد، مما يجعلهم أنشط سياسياً من الأفراد الأقل تعليماً. إن التعليم يزود الفرد بالكفاءة والقدرة على ممارسة التأثير، وتزداد نسبة المشاركة بزيادة مستوى التعليم للأفراد.

6- المهنة: إن مكان المهنة والوظيفة يؤثر على حجم المشاركة، حيث أن العاملين أقرب لمراكز صنع القرار الأكثر ميلاً للمشاركة من العاملين في المناطق النائية الذين يبعدون عن مجال تأثير السلطة السياسية.

7- محل الإقامة: المشاركة ترتفع في المدن عنها في الريف، فالمدن بها شبكات اتصال تجعلها نموذجية لتسهيل التفاعل الاجتماعي السياسي، بالإضافة إلى أن الريف يعاني انخفاض مستوى التعليم، الدخل، ومن العزلة مما يصعب على سكانه أن يكونوا مشاركين نشطين، وهو ما يؤكد أن سكان المدن ليسوا أكثر نشاطاً سياسياً من سكان الريف. كما أن المشاركة تزداد مع تقدم العمر حتى تصل إلى الذروة في منتصف العمر وتنقص تدريجياً مع تقدم العمر.

8- الجنس: هناك اتجاه يرى أن الرجل أكثر مشاركة من المرأة، ففي المجتمعات المعاصرة التي لم تعد فيها السياسة حكراً على الرجل وحده، وحركة تحرير المرأة أدت إلى تغيير دورها في المجتمع، ولكن مازالت هناك فوارق بين مشاركة الرجل والمرأة، ولكن هذه الفوارق تتناقص شيئاً فشيئاً. ويتضح أن خصائص المواطنة المشاركة ليست تعبيراً عن الواقع فهي لا تتوفر حتى لدى أكثر الناس مشاركة وهم القادة أو النخبة السياسية، وهي لا تعبر عن حالة نفسية بقدر ما تعبر عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المجتمع، وتعدد الاتجاهات التي ترتبط بين المشاركة السياسية أهمها التغرب السياسي، الفعالية السياسية، العداء السياسي، عدم الثقة السياسية والشك السياسي⁽¹²⁾.

أ - التغرب السياسي.

التغرب السياسي شعور الفرد بأن المجتمع و السلطة لا يعينها أمره، وأنه لا قيمة له في المجتمع و يؤدي ذلك إلى تقليل الفرد من أهدافه وفقدانه الحماس والدافع للمشاركة السياسية الفعالة في عالم السياسة⁽¹³⁾، فالتغرب قد يكون نفسيا وقد يكون ماديا، أما التغرب النفسي فهو إدراك الفرد للفجوة بينه وبين الأشياء موضع الإدراك، أما التغرب المادي فهو الفجوة بين الفرد والأشياء الموضوعية المرتبطة بوضعه الاقتصادي والاجتماعي.

ب-الفعالية السياسية: أن المحكومين في النظام السياسي لديهم القدرة على ممارسة نفوذ وتأثير على الحاكمين، فيرى استون أنها محزن المساندة المنتشرة، التي يعتمد عليها النظام آليا في الأحوال الطبيعية عندما يشعر الأفراد أن قدرتهم على التلاعب تسير وفقا لتوقعاتهم .

ج- العداء السياسي وعدم الثقة السياسية: إن العداء للنظام السياسي يدفع إلى التورط في العمل السياسي، فالعداء السياسي هو نوع من الشك السياسي، كما أن عدم الثقة السياسية خاصة مميزة للمجتمعات الانتقالية، فمع زيادة عدم الأمان الذي ينتج عن التغيير في معظم المجتمعات، لا بد وأن هناك زيادة كمية في درجة العدوانية والعداء داخل المجتمع فينتج الشك السياسي من خلال عدم الثقة في أحوال و أقوال الآخرين في المجتمع وخاصة قياداته، وأيضا ينتج من خلال الشعور بأن الثقة في رجال السياسة أصبحت منعدمة.

أن الاستقرار والنظام في المجتمع مرهون بالمشاركة وهذا يؤدي إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام القائم، زيادة على ذلك فالمشاركة تعطي الأفراد حقا يمكنهم من محاسبة المسؤولين على أفعالهم في حالة التقصير في الأداء، فالمواطنون الذين لديهم معرفة وإطلاع بالأمور التي تدور حولهم يمكنهم الحكم تماما على الأداء الحكومي، بالإضافة إلى أن المشاركة السياسية تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه وهذا سينعكس على الفرد من خلال شعوره بالانتماء لوطنه. إن المشاركة في الانتخابات تجعل الأفراد أكثر إدراكا لحجم المشاكل المرتبطة بالمجتمع والإمكانيات المتاحة لها مما يخلق قناة تعاون بين المواطن والمؤسسات الحكومية.

دوافع ومعوقات المشاركة في الانتخاب

دوافع المشاركة في الانتخاب: إن السلوك الإنساني يحكمه عنصر خارجي يتمثل في المنبهات الخارجية، وعنصر داخلي يتضمن استعدادات الفرد وميوله الشخصية وقدراته الخاصة، ولأن سلوك الإنسان يختلف من موقف إلى آخر حسب الظروف، فعند الحكم على ذلك السلوك لا بد من الوضع في الاعتبار عنصر المواقف الخارجية بالإضافة إلى الشخص ذاته، بما له من قدرات واستعدادات ودوافع تحركه وميول تميزه عن غيره من الأفراد⁽¹⁴⁾. إن دوافع الإنسان وتفكيره وسلوكه هي نتاج للعلاقة بين طبيعته و بيئته التي ولد فيها⁽¹⁵⁾، إلا أن المتخصصين مازالوا يفسرون سلوك الإنسان على أنه حصيلة للتفاعل ما بين إمكانات الشخص من ناحية والبيئة التي نشأ فيها من ناحية أخرى، فالفرد والبيئة هما مصدرا السلوك، لذا فعند تفسير أي سلوك فردي لابد ان نضع في الاعتبار نسبة ذكائه وطبيعة اهتمامه والموضوعات التي تشغله وأسلوب اختياره لعباراته، وهنا نجد مجموعة من المتغيرات في تفسير السلوك السياسي. من ناحية أخرى لابد من الأخذ في الاعتبار في تفسيرنا لذلك السلوك البيئة التي يحيا فيها الفرد، أو الدوافع الخارجية التي تتضمن الأفراد الآخرين، والمؤسسات الخارجية مثل البيئة أو المدرسة أو العمل ...

أولاً: السلوك الانتخابي كأحد أشكال السلوك السياسي.

يعد السلوك الانتخابي شكلاً من أشكال السلوك السياسي، فالسلوك الانتخابي تحكمه بعض الاعتبارات السياسية مثل درجة معرفة الفرد بالحملة الانتخابية والأفراد المرشحين وبرامجهم السياسية، كما تحكمه أيضاً بعض الاعتبارات النفسية التي تتمثل في المتغيرات الداخلية التي قد تتحكم في الفرد أثناء إدلائه برأيه في العملية الانتخابية فتتحكم في اختياره، ومن بين هذه المتغيرات بعض العوامل الشخصية كسماته الشخصية واتجاهاته، ميوله واستعداداته، أو دوافعه المختلفة، أو حالاته الانفعالية كالغضب والخوف وكلها متغيرات نفسية قد تؤثر في اختيارات الفرد، فالمشاركة السياسية من خلال العملية الانتخابية أصبحت إسهاماً جزئياً ومحدوداً، ويرجع ذلك إلى إحساس الأفراد بأن العملية الانتخابية لا تؤدي ثمارها المرجوة مما أفقد الأفراد الدافعية للإسهام في المشاركة السياسية.

وفي إطار تحليل نوعيات الأفراد المشاركين في العملية الانتخابية باعتبارهم فئة واحدة تقسم إلى ثلاث فئات⁽¹⁶⁾. الفئة الأولى وتتضمن المهتمين بالعملية الانتخابية، الذين يملكون الرأي و يتابعون سير الأحداث ومجريات الأمور على مستوى المشاهدة فقط أو المتابعة عن بعد. الفئة الثانية وتتضمن المشاركين عن طريق الإسهام الفعلي في العملية الانتخابية دون الانضمام إلى حزب سياسي معين يحاولون إنجاحه. الفئة الثالثة وتتضمن المشاركين في العملية الانتخابية عن طريق انضمامهم إلى حزب معين يؤيدون برنامجه السياسي وتأتي مشاركتهم من خلال دافعية قوية تبدو من خلال الرغبة في إنجاح حزبهم المفضل وحصوله على أعلى الأصوات. إن الدافع وراء اهتمام الأفراد يختلف من فئة لأخرى.

إن أغلب الناس لا علاقة لهم بغيرهم إلا من خلال علاقات الانتماء الرئيسية التي ترتبط فيما بينهم، وهكذا فكل فرد يحاول أن يتقاسم مع أصدقائه ومع عائلته بعض الصفات المحددة مثل الدخل ودرجة التعليم ومكان السكن... وكذلك فإنه يحاول أن يتقاسم معهم إخلاصهم إلى حزب معين⁽¹⁷⁾.

قد يكون وراء دافع انتماء الفرد لحزب معين و تفضيله له كونه في مرحلة معينة قد ارتبط بأقلية، والحزب مدافع عن حقوق هذه الأقلية، فانتماء الفرد يعني تحول الاعتقاد إلى حقيقة يترجمها الواقع بتصويت الفرد لصالح الحزب الذي يؤمن به ويعبر عن فكره، فالانتماء مؤثر لتحديد طبيعة مشاركة الفرد السياسية كما أنه جزء من العوامل التي تؤثر على سلوك الفرد السياسية.

إن الإنسان يعيش في مستوى اجتماعي معين لكن انتماءه وأفكاره تتأثر بهذا المستوى، فأى أزمة اجتماعية كانت أو اقتصادية سوف تؤثر على المستوى الاجتماعي للفرد وعلى سلوكه، ويعود السبب إلى كون هذه الظروف طارئة ويعتبر التغيير في التصويت جواباً لموقف الفرد تجاه هذه الظروف، فعدم تصويته إلى حزبه يمكن اعتباره موقفاً اتخذ تجاهه لفشله في إعطائه تفسيراً منطقياً للظروف المحيطة، لأن مهمة الحزب تتحدد أولاً وقبل كل شيء بترجمة المعلومات السياسية للناسخ و توجيهه في الإطار الذي ينتمي إليه.

ثانيا: طبيعة و هوية المشاركين في الانتخابات.

فخوف المواطن يدفع به إلى الابتعاد عن كل ما هو سياسي، بذلك تتشكل عقبة نفسية أمام اهتمامه بالسياسة، وقد يكون للتأثيرات الطبقية دور أيضا في تعميق هذا السلوك وإفراز المجموعات والأفراد في محاولة لتحديد من خلال تبريرات إيديولوجية عقلانية تهدف إلى إبقاء المجموعات المسيطرة في السلطة السياسية، كذلك في خلق التمييز بين المرأة والرجل وإعطاء كل واحد منهم دورا معينا، في حين تتصف المجموعة التي تصوت إلى اليمين في غالبيتها بأنها متقدمة في السن ومن الرجال وذات مداخل جيدة، أما من الناحية الوظيفية فإنها تتكون في غالبيتها من أرباب العمل والصناعة والتجارة، أما عن مستواها التعليمي فإنها تتميز بمستوى متقدم بالمقارنة مع المجموعات الأخرى.

ثالثا: الدوافع العامة والخاصة .

إن البحث في دوافع المشاركة السياسية مهم للغاية خاصة في الجزائر لارتباطه العميق بنجاح العملية السياسية، والمقصود بالدوافع تلك التي تحفز أفراد المجتمع على المشاركة السياسية، سواء على المستوى النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وبالتالي فإن أي فعل سياسي لا بد له من دافع معين يحفز على القيام به. إن ما يدفع الإنسان للمشاركة السياسية هي مجموعة من الدوافع المرتبطة بمصالح موضوعية سواء في الإطار الذاتي للفرد أو إطاره المجتمعي، ومعنى ذلك أن هناك دوافع عامة ودوافع خاصة.

أ- الدوافع العامة.

لعل الدوافع العامة تكمن في اهتمام المواطنين بالدرجة الأولى بتحقيق الأهداف العامة ذات الصالح العام للجميع، واتخاذ القرارات ذات النفع على جميع المواطنين وهناك إجماع على أن دوافع المواطنين للمشاركة في الأمور المحلية لا يوجد لها أساس ثابت يمكن الاعتماد عليه لتحديدها بشكل دقيق، ولا شك أن أحد الجوانب الهامة والمرغوبة في عملية المشاركة هو أن المواطنين بصفة عامة يجب أن يشعروا أن لهم دورا ملموسا في الاقتراحات مع شعورهم بأن ما تم بصفة نهائية هو من نتاج دور بارز ومؤثر قاموا به بعد أن أتيحت لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم ومطالبهم، كما قد تكون الدوافع هي إحساس المواطنين بمدى الحاجة إلى وضع سياسة جديدة تكون فيها الأولوية لاتجاهات متعددة تدخل فيها التنمية الاقتصادية كأحد اتجاهاتها ومحدداتها، وقد يكون الدافع على المشاركة التنمية المحلية من خلال مواجهة وحل مشكلاتهم، وبهذا يضيفي على المشاركة بعدا تربويا، إذ أن اشتراك المواطنين في تنمية وتحديث مجتمعهم كفيل بتغييرهم لأنفسهم بما يضيفي عليهم نتيجة المشاركة من قدرات ومهارات جديدة، كما أن البعد التربوي يضيفي على المواطن الإحساس بالمسؤولية صوب مجتمعه.

إن الناخب يصوت مدفوعا بالرغبة أكثر من الدفاع عن مصالحه، وتظهر هذه الرغبة من خلال مستويات، رغبة الفرد في الانتماء إلى مجموعة، والفرد ومن داخل المجتمع يتعرض إلى مجموعة من العقبات والقيود التي تخلق بعض الآلام لديه، ومن أجل تخفيفها يعتبر الانتماء إلى المجموعة الوسيلة الفعالة من خلال مشاركته لآلام المجموعة والانضمام لها عن طريق الانتخاب وهي مناسبة لتحديد ارتباطه، وعلى الرغم من سرية التصويت وشكله

الانفرادي، إلا أن الفرد يشعر بهذا الارتباط عندما يتصور أن صوته قد انضم إلى أصوات ملايين من الناس، أما الجماعة غير المصوتة، فإنها تعتبر هامشية قطعت علاقتها بالجموعة .

يبرز هذا الدافع عادة من واقع المحيط أو البنية الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، والفعل السياسي يعتبر واحد من تلك الأفعال المتاحة و المتباعدة التي قد يقوم بها الفرد داخل نطاق المجتمع، وانطلاقاً من ذلك فإن أفراد المجتمع يختلفون فيما بينهم من حيث مواقفهم إزاء السياسة، فهناك مواقف إيجابية و أخرى سلبية، فالبعض لديه ميل للسياسة يحاولون في العادة تنمية معرفتهم السياسية ويسهمون في عملية الاختبارات أو المفاضلات السياسية التي قد تدفعهم في النهاية إلى الانضمام إلى أحد الأحزاب أو الجماعات السياسية أو قد يرشحون أنفسهم في الانتخابات للمجالس المحلية أو الوطنية، ان ما يدفع الانسان للمشاركة السياسية هي مجموعة من العوامل المرتبطة بمصالح موضوعية سواء في الاطار الذاتي للفرد او في اطاره المجتمعي اهمها:

* الشعور بأن المشاركة واجب و التزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الأفراد وبفاعلية في الحياة العامة للمجتمع فيعبرون عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات.

ولا شك أن احد الجوانب المرغوبة في عملية المشاركة هو ان المواطنين بصفة عامة يجب أن يشعروا أن لهم دورا ملموسا ومحسوسا في الاقتراحات مع شعورهم بأن ما تم بصفة نهائية هو من نتاج دور بارز ومؤثر قاموا به بعد أن اتاحت لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم ومطالبهم.

* أن المشاركة تقوم بتقوية الروابط بين مختلف وحدات المجتمع وجماعاته بغية تحقيق نوع من التكامل الاجتماعي.

* الرغبة في لعب دور محوري و مؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم ويشعرهم بأهمية دورهم و انعكاساته على دعم مسيرة التنمية.

* ان مشاركة المواطنين في الانتخابات تساعد على إيضاح إمكانات البرامج الحكومية فتمكن المواطن من تبني أفكار و مفاهيم وأساليب جديدة تستمد تطوير المجتمعات المحلية، فضلا عن أن المشاركة تتيح فرصة معرفة أحوال مجالسهم المحلية وإمكاناتها المالية والمادية والبشرية الأمر الذي يدفعهم إلى المساهمة بجهود ذاتية.

* توفر المشاركة السياسية الضمانات القانونية و الدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم وسيادة القانون وحرية التفكير والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع.

* تعاليم الدين من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المباركة التي تحث على التعاون والتكامل والمشاركة، فقد قال تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"⁽¹⁸⁾، وقوله تعالى "فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر"⁽¹⁹⁾.

* رغبة الفرد في المشاركة السياسية التي تظهر من خلال بحثه عن الحماية، و ظروف الحياة و أزماتها، مع العلم بأن استراتيجيات الأحزاب السياسية تقوم بتضخيم هذه الأزمات بهدف زرع الخوف لدى الأفراد ودفعهم لقبول مقترحاتها وإشعارهم بالحماية المحتملة إذا ما تبنوا أفكارها وأدلوها بأصواتهم لصالح هذه الأحزاب.

* إن دافع المشاركة السياسية انطلاقاً من رغبته الذاتية من أجل التحرر من مشاعره العدوانية المكبوتة فالفرد في المجتمع يخضع لمجموعة من القيود أولاً تبدأ من العائلة التي تحاول وضعه في قالب معين وهو القالب الاجتماعي الاقتصادي الثقافي للعائلة، وهذه القيود ترتبط بمجموعة من المحرمات التي تهدف إلى ضبط السلوك الإنساني، وهذه القيود تثير نوعاً من الصراع داخل نفسية الفرد، بدءاً من الصراع الأول مع الوالدين.

إن المسرح الانتخابي قد نظم بشكل تام من أجل تحرير الفرد وتعبيره عن مشاعره، بل وأكثر من هذا أيام الانتخابات غالباً ما تأخذ صورة عيد، وهناك بعض الظروف تساعد على تحرير المشاعر العدوانية أثناء عملية الانتخابات ومن بينها.

* الصراع القائم على المسرح السياسي والذي يأخذ صورة صراع بين أبطال وخصوم، وكل واحد يحاول أن يثير تأييد أكبر عدد ممكن من الأفراد، بهدف التماثل معه ومشاهدة هذا الصراع، ولا تعطي صيغة صراع دائم بين شخصين أو أكثر، وإنما بين كل هؤلاء المتماثلين مع شخص ما ضد المجموعة الأخرى، ومما يميز هذا الصراع بأنه صراع رياضي، أي ليس هناك تعادل وإنما لا بد من فوز أحدهما على الآخر واحترام المهزم لخسارته. المواطن يتصور أن المشاركة في العملية الانتخابية هي مشاركة فعالة وليدة نفسيته، بتكوينها الاجتماعي الاقتصادي والثقافي والشعور بالثقة لا يمكن تعميمه على الجميع. فالمشاركة تعني أن هناك فعالية سياسية وليدة تجربة الفرد وتعامله اليومي مع السياسة، والفرد الذي لا يتمتع بالفعالية السياسية يوصف بالركود الذي يخلق لديه نوعاً من القلق بسبب تحرك كل شيء من حوله، لذا فإن مشاركة الفرد السياسية تتصف إما بمقاطعة الانتخابات أو الغياب عنها أو إتباع مجموعة يتصور أنها الأكثرية.

الفعالية السياسية هي نتاج تفاعل بين التعليم والأنا القوية، فكلما زادت درجة التعليم كلما قويت الأنا وزادت مشاركة المواطن السياسية، في حين أن المشاركة السياسية للفرد ذي المستوى التعليمي المنخفض أو الأمي تعتمد بالدرجة الأولى على دوافعه الذاتية، بالإضافة إلى ذلك إن الفعالية السياسية في المشاركة الانتخابية، تعبر عن الهوية السياسية التي يملكها الفرد، فهناك علاقة بين التصويت والهوية السياسية، فالتصويت يعتبر المناسبة لإثبات الهوية السياسية الأساسية...، ويمكن تحديد دوافع المترشحين للانتخابات بثلاثة دوافع⁽²⁰⁾. 1- يأمل الفرد في السلطة بهدف تحقيق الصالح العام، فهو يأمل بتقاسم مصالح جميع المواطنين من أجل نشر العدل وخدمة الدولة. 2- يأمل الفرد في السلطة بشكل شعوري وبهدف تحقيق مصالحه الخاصة، وهذا يعني أن الفرد عندما يكون في السلطة يقوم بتحقيق إشباعاته المادية و المعنوية، لأجل ترشيح نفسه ومن ثم الفوز في الانتخابات. 3- يؤكد بعض المحللين السياسيين على أن الأفراد يأملون في السلطة السياسية مدفوعين بعوامل لا شعورية، فحصول الفرد على السلطة يمثل تعويضاً عن تحقيق الإشباع النفسية منذ الطفولة، كفقْدان الاحترام أو العطف، فهو يعتقد أن حصوله على السلطة سوف يغير من صفاته ويصبح إنساناً موضوع حب واحترام وتتغير بذلك مواقف الناس منه⁽²¹⁾

ب- الدوافع الخاصة. يمكن اختصارها فيما يلي:

- محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع .

- تحقيق المكانة المتميزة بين افراد المجتمع واكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام.
- إشباع الحاجة إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس هي: الحاجات الأساسية كالأكل والملبس، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات. إضافة إلى تحقيق مصالح شخصية تتمثل في السيطرة والتمتع بالنفوذ، وتحقيق منافع مادية وغيرها من المصالح الشخصية.

معوقات المشاركة الانتخابية

يستخدم مفهوم عائق بمعنى عقبة أو حائل ومفهوم عوائق بمفاهيم متعددة منها معوقات، مشكلات، عراقيل، تحديات، والتعريف اللغوي لمثل هذه المفاهيم يؤكد على أنها وإن اختلفت في معانيها الخاصة، فإنها تتفق في المعنى العام، كما تشترك جميعها في مضمون واحد وهو التأثير السلبي على الظاهرة محل الدراسة، وبذلك فإن عوائق المشاركة هي كل ما يؤثر سلباً على المشاركة، والسؤال المطروح في هذا الجزء من الدراسة حول أهم العوائق التي تحول دون مشاركة واسعة النطاق من جانب المواطنين؟

أولاً: العوائق السياسية.

إن ضعف المؤسسات السياسية القائمة يعتبر احد العوامل الأساسية في عرقلة المشاركة الانتخابية، بالإضافة إلى عدم الاتصال المستمر بين رجال السياسة والمواطن قد يعرقل ويضعف من المشاركة، على الرغم من أن المشاركة تظل عاملاً هاماً من عوامل تحقيق المصلحة العامة في المجتمع، إلا أن غالبية أفراد المجتمع تتخذ موقف اللامبالاة وبالتالي الغياب عن الساحة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الوعي بأهمية النشاط السياسي، فيعتبره تهديداً لبعض جوانب حياته وأن النشاط السياسي قد يؤثر على المكانة الاجتماعية من خلال علاقته بجيرانه وأصدقائه وعائلته وقبيلته وبالتالي تتعدد الضغوط فيرى أن اللامبالاة السياسية أكثر ملائمة لحياته.

إن الحافز عامل مهم لتشجيع النشاط السياسي، وأن غياب الدافع قد يساعد على الشعور باللامبالاة السياسية، وبالتالي يتخلى عن أي نشاط يتصل بالسياسة، ذلك لأن النشاط السياسي لا يتيح له إشباعاً، ويكون ذلك سبباً كافياً ومقنعاً لهم لكي ينزلوا عن ساحة العمل السياسي⁽²²⁾. وتتحدد اتجاهات المواطن نحو المشاركة في الانتخاب بالسلب أو الإيجاب وفقاً لمعايير مختلفة، أهمها الإشباع فضلاً عن أن درجة الوضوح في الأهداف السياسية التي تتطلب مشاركة المواطن ومدى ارتباط هذه الأهداف بأهداف أو احتياجات أكبر عدداً من الأفراد الذين يتكون منهم النسق السياسي، ويرى أحد المتخصصين أن أسباب العزوف عن المشاركة تتمثل فيما يتوقعه البعض من نتائج المشاركة الانتخابية ومنها⁽²³⁾:

1- اعتقاد البعض بأن المشاركة تهدد حياته الخاصة كما أن المشاركة قد تؤثر على علاقته بالأصدقاء والجيران، ومنهم من يرى أن المشاركة تؤثر على المركز الوظيفي أو المهني.

2- البعض يرى أن نتائج العمل السياسي غير مضمونة، وأن هناك ثغرة بين القول والفعل في المجتمع، كما أن غياب المنبهات السياسية والتي ترتبط بوسائل الإعلام ودورها في المجتمع والحياة السياسية وطبيعة التنشئة السياسية في المجتمع.

ثانيا:العوائق الاجتماعية والنفسية.

بعض علماء الاجتماع يرون أن الرجال أكثر من النساء مشاركة والأكثر وعيا أكثر مشاركة، كما أن الذين ينحدرون من أسر نشطة سياسيا أكثر نشاطا ومشاركة من غيرهم، وهناك عوامل أخرى تشكل عائقا أمام المشاركة السياسية كنظام السلطة المغلقة ، فمشاركة المواطنين لا يمكن أن تصبح حقيقية إلا إذا انفتح هذا النظام، وذلك يرتبط بشكل الحكم السائد في المجتمع.

ثمة ثقافة معينة لدى الفقراء، من مشاعر البؤس إلى قلة الوعي والإدراك وعدم قدرتهم على تجاوز الأحوال السيئة التي يعيشونها وعدم إمكانية تحقيق النجاح في ظل المعايير وقيم المجتمع، وإذا نشأت هذه الثقافة فإنها تميل إلى الاستمرار والانتقال من خلال الأجيال، فالتعرف بدقة على بعض المتغيرات الاجتماعية كالتعليم والمهنة والسن والدخل والجنس والمتغير الريفي والحضري...كفيل بالتنبؤ بسلوك الأفراد الانتخابي، وفي إطار المتغيرات الاجتماعية يجب أن لا نغفل بعض المتغيرات الاجتماعية النفسية التي تمتد بجذورها حتى مستوى التنشئة الاجتماعية التي تلعب هي الأخرى دور في إعاقه قيام رأي عام حقيقي .

ويأتي دور المؤسسات التعليمية التي تؤكد وتدعم القيم التي زرعتها الأسرة وتضيف إليها الأسلوب التلقيني في التعليم، الذي يعتمد على الفهم والاستيعاب والمناقشة والنقد وتنمية القدرة على الابتكار، بل يعتمد على التلقين والحفظ عن طريق تنمية العقل بالمعارف.

ثالثا: العوائق القانونية.

عدة عوامل رئيسية حدت من مشاركة الناخبين في العملية الانتخابية، فهناك ثلاثة عوامل أساسية أدت إلى إحجام الناخبين عن المشاركة.

أولا- فيما يتعلق بالجداول الانتخابية فقد لوحظ أن تلك الجداول في كل مرة يشوبها التحريف فيتحول أحمد إلى حمد... ومما لا شك فيه، أن المشرف على صندوق الاقتراع يجد نفسه في مأزق، ويضطر إلى منع الناخب من الإدلاء بصوته رغم تأكده أحيانا من سلامة نيته، أو يطلب منه أن يعود قبل مدة من غلق الصناديق، للتأكد من عدم حضور صاحب الاسم بالشكل المحرف، مما يجعل الغالبية تفضل العزوف عن الانتخاب بعد أن أرهقها البحث.

ثانيا- السبب الثاني لضعف مشاركة الناخبين، يرجع إلى التزاحم الهائل حول المقرات الانتخابية و إلى العدد المحدود من قبل الإدارة للعملية الانتخابية.

ثالثا- السبب الثالث في الإحجام عن المشاركة فيتمثل في قيام عدد كبير من الخارجين عن القانون سواء من الرجال أو من النساء بأعمال الضغط بأي شكل من الأشكال أمام المقرات الانتخابية لمنع الناخبين بالإدلاء بأصواتهم وذلك أمام أعين الإدارة، الأمر الذي أثار لدى البعض الكثير من الشكوك حول القائمين الفعليين بمنع مشاركة الناخبين في الإدلاء بأصواتهم مما جعل تعليمات القيادة السياسية بدعم المشاركة السياسية تسير في اتجاه و المطبقين لها في اتجاه آخر.

كذلك عندما يتعلق الأمر بترشيح الوزراء والذي لا يعد مخالفة دستورية أو قانونية، فالدستور بشكل واضح نص على الترشيح لعضوية المجالس المحلية أو البرلمانية هو حق لكل مواطن، إلا أنه ما يخشى منه هو أن يستغل الوزراء مناصبهم الوزارية في الدعاية الانتخابية و إغراء الناخبين بالمزايا المادية وذلك لدعمهم أمام صناديق الاقتراع مما يجعل المنافسة بين المرشحين غير متكافئة، أما فيما يتعلق بالتزامات عضوية المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة فالعضوية تفرض على العضو القيام بمهمة الرقابة البرلمانية على الحكومة والتفرغ لأداء الواجبات البرلمانية، الأمر الذي لا يتوفر على الإطلاق في الوزراء الأعضاء في المجلس الشعبي الوطني.

تناقش العوائق القانونية في الجزائر ثقة الناخبين في الانتخابات والنظام الانتخابي، والتحالفات الانتخابية، والصفة الحزبية للمرشحين عقب فوزهم وحال الجداول والمقرات الانتخابية، فمناخ الثقة في الانتخابات يجعل الناخبين يُقبلون على المشاركة في العملية الانتخابية بغض النظر أنهم يصلوا إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم أم لا، فالإشراف القضائي الكامل على عملية الاقتراع، ووجود مناخ أفضل من حرية التعبير في وسائل الإعلام، ووجود بعض مظاهر الحياد لدى الإدارة المحلية، كل هذه الأمور تؤدي دون شك إلى سيادة مناخ من الثقة لدى الناخبين والتشجيع على زيادة الرغبة في المشاركة في العملية السياسية. كذلك النظام الحزبي يلعب دورا كبيرا ومحوريا في درجة مشاركة المواطنين في الانتخابات، فكلما كان النظام القائم أحاديا، كلما كانت المشاركة في الترشيح تتم من خلال هياكل الحزب وحده، وكلما كان تعدديا، كلما أدى ذلك إلى دعم المشاركة

وفي هذا الشأن تقوم الأحزاب والقوى السياسية بدور بارز في مواجهة عدم مشاركة المواطنين في الانتخابات عن طريق الدعوة المستمرة للمواطنين للإدلاء بالأصوات إبان الانتخابات وتقييد أسماء الناخبين في الجداول الانتخابية زيادة إلى التفاوض مع الحكومة لأجل ضمان نزاهة الانتخابات، وكذلك من خلال القرارات المتخذة من طرف الحزب، فكلما كانت القرارات لا تتخذ بأسلوب فوقي كلما أدى ذلك إلى ثقة الناخبين في الأحزاب، ومن ثم أهمية كل صوت في الانتخابات.

الواقع أن أي طرف من الأطراف المشاركة في الانتخابات لا يمتلك رقما حقيقيا للناخبين في العملية الانتخابية وذلك بسبب الالتباس في هذا الجانب، كذلك التنازلات التي تحدث في كل مرة بعد إعلان القوى السياسية عن مرشحيتها، بالإضافة إلى الوضع التنظيمي المهيمن لغالبية الأحزاب السياسية، والصراعات الداخلية فيها أثناء كل استحقاق انتخابي، إلا أنه يمكن معرفة الحقيقة من الإحصاءات الواردة من وزارة الداخلية، كما أن التحالفات الانتخابية بمختلف أشكالها والتي تسبق العملية الانتخابية تؤثر على المشاركة في الانتخابات بين القوى السياسية المختلفة، لأن هذه التحالفات عادة ما تكون ذات أثر كبير في تعبئة الافراد خلال الانتخابات.

اما عن معوقات المشاركة السياسية في الجزائر نذكر أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في الموقف السلبي نحو المشاركة الجدية في العمل السياسي والوطني في المجتمع الجزائري ، كلها عوائق تقف حائلا أمام المشاركة الواسعة للمواطنين والتي يمكن اختصارها فيما يلي: 1- اختلال الموازين بين مفهوم الحق و الواجب، لقد أسرف المواطن في المطالبة بالحق و قصر في أداء الواجب مما أدى الى اتساع الهوة بينهما، وهذا يرتبط بدوره باختلال التوازن بين مفهوم الأخذ و العطاء. 2- الملاحظ اهتزاز قيمة العمل فقد أصبح هذا الأخير مجرد وسيلة للحصول على الأجر،

دون التفكير في عائدته الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع.3- كذلك اهتزاز هيبة القانون من خلال تراجع الشعور بالانتماء، فتجميع القوانين و استيعابها أصبح أمرا عسيرا حتى على المختصين بالقانون، بالإضافة إلى التراخي في تطبيق القانون في الكثير من الأحيان.4- ضعف الثقة بين المواطن والسلطة ويرجع ذلك لعدة عوامل كالوعود الكثيرة التي تجدد السلطة الحاكمة نفسها لا تستطيع الوفاء بها وعدم الصراحة بين المواطن والحقائق التي تعرفها السلطة5- اللامبالاة والشك في مجال الحراك الاجتماعي والاغتراب والافتكالك على الدولة.

الخاتمة

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تخص الانتخابات في الجزائر باعتبارها أحد الوسائل الهامة للمشاركة السياسية، فهي ليست ظاهرة سياسية فقط، بل إنها ظاهرة اجتماعية يشارك فيها عدد كبير من الفاعلين الاجتماعيين الذين تختلف وضعيتهم الاجتماعية والسياسية، كما يتأثر سلوكهم السياسي والانتخابي بالعديد من العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر في تلك المشاركة، كما أن نتائج العمليات الانتخابية التي يتم التعبير عنها بالأرقام الإحصائية لا تمثل أرقاماً إحصائية مجردة، بقدر ما تعبر عن سلوك اجتماعي بمحدداته الثقافية والقيمية، يمكن من خلال تحليله التعرف على أسس الناهيين وتفضيلائهم وانتماءاتهم لمختلف الأحزاب أو القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع.

بعد تعرضنا لدوافع المشاركة يمكن أن نستنتج ما يلي:

أفراد المجتمع يختلفون فيما بينهم من حيث الميل للسياسة ومنه يتبين اختلاف الدوافع للمشاركة في الانتخابات من شخص لآخر. ان دوافع المشاركة تنمي شخص عن آخر، فبعض الأفراد يكتفي بالمشاركة السياسية عن طريق التصويت، فيما يذهب البعض الآخر إلى الترشيح.

من خلال كثير من الدراسات يتضح أن طبيعة المجتمعات والمحيط الاجتماعي للأفراد من العوامل التي تدفع أو تنشط الفرد للمشاركة السياسية، وبالتالي فإن أي فعل سياسي لا بد له من دافع معين يحفز على القيام به، ويرز هذا عادة من واقع المحيط أو البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد المشارك.

وفيما يتعلق بالمعوقات التي تحجم من المشاركة السياسية التي تم التعرض لها يمكن استخلاص ما يلي:

1- أن تنمية الإنسان بالوعي تعد من أهم العوامل التي تنمي لديه الرغبة في المشاركة السياسية في مجتمعه، فزيادة الوعي لدى الأفراد يصبحون أكثر فعالية ونشاطا وبالتالي يشاركون مشاركة فعالة في تنمية مجتمعهم.

2- العمل السياسي يحتاج إلى التدريب والخبرة فهو لا يتأثر بالفطرة، وعليه فإن تعليم الفرد كيفية ممارسة السلطة والمسؤولية السياسية وأشكال العمل السياسي مهم لأجل زيادة حجم المشاركة وذلك يتحقق من خلال الاتصال باستمرار بالمشؤسسات السياسية كالأحزاب وغيرها.

3- إن عدم الاتصال المستمر بين رجال السياسة والمواطن وضعف المؤسسات السياسية القائمة في المجتمع يؤدي إلى عرقلة المشاركة السياسية وإضعاف حجمها.

4- إن عدم الارتباط الوثيق بين الأهداف السياسية للنظام بالاحتياجات وأهداف أفراد المجتمع يؤدي إلى ضعف حجم المجتمع والعكس يشجع على زيادتها إذا أدى ذلك إلى إشباع احتياجاتهم.

5- المناخ السياسي السائد يؤثر بشكل كبير على حجم المشاركة، وتنخفض المشاركة في المجتمع الذي يفتقر الى الديمقراطية بينما نجدها تزيد وتزدهر في المجتمع الديمقراطي الذي تسوده المؤسسات السياسية الفعالة. فالمشاركة السياسية مقياس حقيقي للديمقراطية فارتفاع مستواها يعني أن المجتمع يتمتع بالديمقراطية والعكس. كما ان العوامل الاجتماعية كالتعليم والدخل والمكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة لها تأثير على عملية المشاركة في الانتخابات.

6- تؤثر طبيعة المؤسسة التشريعية والدور الذي تقوم به في الحياة السياسية على درجة المشاركة في الانتخابات، إذ يرى أغلبية المواطنين أن المؤسسة التشريعية تتسم بالخلل في التوازن بينها وبين السلطة التنفيذية، فالأغلبية بالمجلس الشعبي المنتخب مهما كان انتماءها الحزبي لا تستطيع أن تشكل الحكومة، هذا يؤدي إلى درجات منخفضة ومتدنية من ثقة المواطن في العملية الانتخابية ومن ثم عدم المشاركة فيها، إلا لأسباب ذات منفعة للناخب سواء بدعم مرشح ابن المنطقة أو العشيرة...

- 1) معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب، ص 327.
- 2) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي (الأنساق)، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ص 474.
- 3) François Luchatre, la protection constitutionnelle des droit et des libertés, économique, 1987, p 440.
- 4) داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 43.
- 5) عبدو سعد، علي مقلد، عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، 2005، ص 163.
- 6) صلاح الدين فوزي، النظم والإجراءات والانتخابات، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985، ص 04.
- 7) مورييس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1992، ص 58.
- 8) ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 183.
- 9) فاروق يوسف أحمد، المشاركة السياسية في مصر، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 777، مؤسسة الأهرام، ص 18.
- 10) ثروت زكي علي مكي، وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية، القاهرة، 1993، ص 61.
- 11) السيد عبد المطلب أحمد غانم، دراسات في الأصول الفكرية للمشاركة السياسية، القاهرة، ص ص 65 - 66.
- 12) عبد الخبير محمود عطا محروس، التنمية السياسية، المفهوم والأبعاد والأزمات، رؤية حضارية منهجية مقارنة من منظور الأمن القومي، ط 2، القاهرة، ص 244 - 245.
- 13) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة الطليعة، القاهرة، ص 18.
- 14) Green stein, Fred, I. Personality and Politics Problems of evidence, inperence and conceptualization . in politics and the social science by lisp set, S.M. Willey Eastern Privare, limited, New Delhi, 1972, pp 167 – 168.
- 15) ناهد رمزي، الرأي العام وسيكولوجيا السياسة، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1991، ص 59.
- 16) Berelson, Bernard, Democratic theory and Public opinion, Edit in political Behavior, by eulon, H. and others, Macmillan, comp, New york, 1956, p 108.
- 17) Nilson. W.Polsby,Aaron, Wildawsky. Les élections présidentielles aux Etats unis Economic , Paris, 1980, p 7.
- 18) سورة المائدة، الآية 02.
- 19) سورة آل عمران، الآية 159.
- 20) Robert Dahl, l'analyse politique contemporain, Robert laffant, 1973, pp 184-199.
- 21) Robert Dahl, Op cit., pp 194 – 199.
- 22) إسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، 1981، ص ص 212 213.
- 23) عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص ص 98 - 99.